الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المستعمرات البرتغالية ١٩٥٩-١٩٦٢م (انغولا وموزمبيق أنموذجًا)

م. علي طه عبدالله الجميلي
المديرية العامة لتربية الأنبار
Aljumailyali٧٠٣@gmail.com

المستخلص

تناولنا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المستعمرات البرتغالية في أفريقيا، لا سيما أنغولا وموزمبيق، ويعد موقعهما الجغرافي والثروات الطبيعية والأرض الزراعية السبب الرئيس لتعرضهما للاستعمار الذي استمر لحوالي أربعة قرون، إن المشكلة الأساسية التي عانت منها المستعمرات تمثلت بالتفرقة العنصرية واستغلال الثروات والفقر والتخلف الثقافي وفرض نظام السخرة، على الرغم من المقاومة الداخلية والمعارضة الخارجية التي صدرت عن الأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: برتغال، مستعمرات، سخرة، أنغولا، موزمبيق.

أولًا. الأوضاع الاقتصادية

تُعد أنغولا وموزمبيق من أكثر الدول الأفريقية التي تمتلك مساحات زراعية وهذا ما دفع السكان البيض إلى امتلاك الجزء الأكبر منها، لذلك قامت البرتغال بتوطين مواطنيها في مشاريع زراعية كبرى تنفذها سلطاتها هناك إلى جانب الفلاح الأفريقي، بهدف خلق مجتمع متجانس يمكن الأفارقة من الاندماج روحيًا وثقافيًا في الحياة البرتغالية، لكنه انتج مجتمع شبه (أمي) أصر كل منها على التمسك بعاداته، وكان أكثر تقبلًا لتطوير قطاع الزراعة.

إن فشل الإدارة البرتغالية في إقامة مجتمع موحد دفعها إلى التركيز على إدارة المشاريع الزراعية، لا سيما في أنغولا، إذ أشرف على كل مشروع مهندس زراعي ومدير نظم عمل الأفراد في المزرعة التي تمتلك مبانٍ خاصة وآلات ومكائن زراعية، وعملت كذلك على تقدير المساحة الصالحة للزراعة وحاجتها للبذور ونوعيتها حسب الموسم والحاجة، فضلًا عن الجهد الفني، بينما اعتمدت على التعاونيات الزراعية في موزمبيق منذ بداية الخمسينيات وهذا أدى إلى نجاح عدد لا بأس به من مزارع البن، لا سيما في شمال شرق أنغولا، وشهدت زراعة محاصيل الذرة والأرز والفول السوداني في تغطية الاستهلاك المحلي، إذ عدت الذرة المحصول الرئيس في أنغولا، وعلى هذا الأساس أهتم البرتغاليون بزراعته، لأنه أسهم في زيادة الأرباح، أما زراعة القطن في موزمبيق فقد احتكرتها مجموعة من الشركات البرتغالية، وفرضت حكومة الإدارة على الأفارقة القاطنين في مناطق زراعته بيعه إلى هذه الشركات وبأسعار تحددها الحكومة الاستعمارية هناك، وبالعادة تكون الأسعار أقل بكثير من أسعاره في الدول الأخرى، لذلك وصفت الشركات البرتغالية بأنها المحرك الرئيس للاقتصاد في البلاد، كما أن بنك ولتر أمارينو فرض سيطرته على أنغولا، وسيطر بنك ستاندر على تجارة الذهب والألماس في موزمبيق[١].

كانت مجالس تسويق أفريقيا الاستعمارية تتولى العمليات الاحتكارية في المستعمرات وتحدد الأسعار، وحددت سعر شراء الفول السوداني من الفلاح الأفريقي حوالي (١٥) جنيه للطن الواحد، بينما يباع في بريطانيا بأكثر من (١١٠) جنيهًا، ولا يقل عن (١٧) جنيه للطن الواحد من زيت النخيل وفي أوربا يباع بأكثر من (٩٥) جنيه، أما العامل الأفريقي فقد حصل على أجور تراوحت بين (٣- ٧) شلن في الشهر، بالمقابل يحصل العامل الأوربي على (٣٠) جنيهًا في الشهر وللعمل نفسه الذي يعمله الأفريقي، وتراوحت ساعات عمل الأفارقة بين (١٠- ١٤) ساعة في اليوم وبظروف قاسية، بينما يعمل الأوربي (٨) ساعات في اليوم مع سكن مجاني وغذاء جيد ورعاية صحية [٢].

امتلك المستعمرون البيض حوالي (٦٣٩,٠٠٠) هكتارًا من أراضي مقاطعة كابيندا الأنغولية التي تبلغ مساحتها (٧٢٧,٠٠٠) هكتار، وهذا ما دفع البيض إلى طرد السكان الأصليين من كابيندا ومقاطعات أخرى أكثر خصوبة، مثل (ونيجديلا ولداندا وكونزا) إلى مناطق جنوبي البلاد القاحلة، وطبق نظام العمل القسري (السخرة) في الأراضي التي تمتلكها الإدارة الاستعمارية، وهذا النظام أدى إلى وفاة آلاف من السكان الأصليين. ووفقًا لاتفاقية أعمال السخرة الدولية التي وقعتها الدول الاستعمارية في ١٩٣٥م، طبقت الإدارة البرتغالية في مستعمراتها ثلاثة أنواع من العمل القسري [٣]:

١. نظام العمل الحر وفيه تعطى إلى الأفريقي بطاقة عمل من حاكم الممتلكات المستعمرة يمكن له استعمالها، غير أنه في حال قرر العمل عليه الذهاب إلى الشخص المعيين له في البطاقة لاستخدامه.

٢. النوع الثاني الذي طلبت فيه السلطات البرتغالية من زعماء المناطق تأمين عدد من العمال في أماكن وأزمنة معينة، وإلا تتعرض هذه الزعامات إلى العقاب الجسدي، وعليهم إيجاد بديل عن العامل المتوفي، وهذا النوع طبق في مناطق الأدغال، كونها بعيدة عن السيطرة.

٣. النوع الثالث واسع الانتشار وفيه تقوم الشرطة بهجمات على الأحياء السكنية، لا سيما في لوندا وبنجويلا والمناطق الريفية في الجنوب، واعتقال أعداد كبيرة من الأفارقة ممن يمتلكون بنية قوية وتحدد لهم أعمال في فتح الطرق وإقامة الجسور وبناء المعسكرات، تحدد أجورهم بالاتفاق بين الشرطة مع المستعمرين البرتغاليين والمتعهدين البيض.

ويتضح مما سبق أن البرتغاليون خاصة والبيض عامة كانوا يمارسون سيطرة اقتصادية تامة على أنغولا وموزمبيق، وهذا أدى إلى اختلال الميزان التجاري بين دولة البرتغال ومستعمراتها الأفريقية، لأن السلطة البرتغالية تميزت بجميع صفات الدولة المستعمرة، التي تحاول استغلال ثروات البلدان وخيراتها لمصلة البلد الأم، دون مراعاة شعوب تلك الدول، إذ كانت المستعمرات تصدر المواد الأولية إلى الخارج وتستورد المنتجات الصناعية.

ثانيًا. الأوضاع الاجتماعية

عدت المستعمرات البرتغالية من أفقر مناطق العالم نتيجة لإجراءات الحكومة البرتغالية التي استغلت ثروات مستعمراتها الأفريقية، إذ أن أكثر من (٩٧٪) من سكان أنغولا أميون وحوالي (٩٧,٨٪) من سكان موزمبيق كذلك، ويوجد طبيب واحد فقط في أنغولا التي قدر عدد سكانها بأكثر من (٥) نسمة، أما الموزمبيق التي يبلغ سكانها حوالي (٦) ملايين نسمة، يوجد فيها (١٢٧) طبيبًا فقط [٤].

والأسوأ من ذلك أن الحريات العامة وحقوق الإنسان كانت منتهكة في المستعمرات الأفريقية، ووصف المواطن الأصلي (الأفريقي) بأنه إنسان غير متحضر، وصنفت سكان المناطق الخاضعة للسيطرة البرتغالية منذ عام ١٩٥٩م إلى صنفين: متحضر وغير متحضر، ضم الصنف الأول السكان من أصل برتغالي وأوربي والهنود والصينيون، ولم يكن الأفريقي متحضرًا مالم يحصل على الأهلية الوطنية بالتجنيس، ووجد أن حوالي (١٪) فقط من سكان أنغولا الأصليين يمكن تصنيفهم متحضرين بحسب احصاء أجري في ١٩٥٠م، وعلى هذا الأساس ضغطت منظمة الأمم المتحدة على البرتغال من أجل تغيير سياستها الاستعماري بعد اضطرابات عام ١٩٦٠م في انغولا، وعلى أثر ذلك قامت بإصلاحات وصفتها بـ " بعيدة المدى " ليس في أنغولا وموزمبيق، بل في جميع مستعمراتها، بدأت بتطبيقها من ايلول ١٩٦١م، وتضمنت إلغاء قانون الوطنيين، ونتيجة للإلغاء تم الاعتراف بالأفارقة مواطنين برتغاليين، وأعلنت الحكومة في العاصمة لشبونة أن جميع مواطني البرتغال وبغض النظر عن اللون أصبحوا خاضعين لقانون واحد وبإمكانهم المشاركة في انتخابات المجلس الوطني البرتغالي وأن يصبحوا أعضاءً فيه، فضلًا عن المجالس الإقليمية والبلدية[٥].

واعترافًا بالعادات والتقاليد للوطنيين قامت الإدارة بإدخال إصلاحات تتعلق بتنظيم الحياة داخل الوحدات الاجتماعية، لا سيما مقترح ريجيدورياس (Regedorias) الذي يتعلق بتهجير الأصليين إلى خارج المدن وخاصة في أنغولا، وأعيد تنظيم الهيأة القضائية وصدر قانون حفظ للسكان الأصليين حقوقهم التقليدية في الأراضي التي هجروا منها، لكن لوحظ على الإصلاحات أنها سهلت حصول غير الأفريقي على امتيازات الأراضي منذ عام ١٩٦٠م، كما صدرت مجموعة من القوانين التي تنظم العمل، لا سيما القانون الذي صدر في شهر حزيران من العام نفسه الذي أنهى تطبيق العقوبات الجزائية في حال الإخلال بعقود الاستخدام من جانب العمال الوطنيين (الأفارقة)، وصدرت أوامر تمنع تعبئة العمال بواسطة السلطات الإدارية في المستعمرات في آب ١٩٦١م، أما في موزمبيق فقد ألغى الحاكم العام البرتغالي منشور- آيار لعام ١٩٤٧م الذي سهل تعبئة السكان الأصليين في مشروعات الأشغال العمومية في حال لم يتمكنوا من اثبات أنهم مستخدمون بأجر - في أيلول ١٩٦١م، وألغيت زراعة القطن بنظام السخرة في ١٩٦٢م، وصدر قانون عمل جديد في ٢٧ نيسان ١٩٦٢م وطبق في شهر تشرين الأول من العام نفسه، وكذلك أنشأت محاكم عمالية مختصة في العام ذاته أيضًا[٦].

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات التي عدتها السلطات البرتغالية جوهرية وبعيدة المدى، إلا أنها لم تلقى استحسان الأمم المتحدة، ورفضتها جمعيات التحرر الوطنية في أنغولا - موزمبيق (الجمعية الوطنية الأفريقية والجمعية الإقليمية للوطنيين المحليين - جمعية أوبراد افريكانو وجمعية كريميو افريكانو والجمعية المركزية لبنجرو موزمبيق وجمعية أفريقيا)، لأن هذه الإصلاحات كانت شكلية من وجهة نظر الوطنيين الذين طالبوا بالاستقلال التام للمستعمرات الأفريقية بصورة عامة.

ظلت لشبونة في عهد رئيس الحكومة انطونيو دو أوليفيرا سالازار (Antonio De Oliveira Salazar) (١٩٣٢- ١٩٦٨م) تدير مستعمراتها بسياستها الاستعمارية على الرغم من تعالي الأصوات الرافضة للحكم الاستعماري العنصري، لاسيما وأن أوربا شهدت تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية آنذاك، وتذبذبت سياستها في مستعمراتها بين الاستقلال والاستيطان والتفرقة العنصرية والمعاملة على أساس الرقيق، لكن في نهاية المطاف أصدر سالازار دستورًا جديدًا للبلاد وألغى منه كلمة (مستعمرات) [٧].

وبصورة عامة، فإن اجراءات سالازار كانت من وجهة نظر الرأي العام العالمي والأفريقي شكلية، لأن وجود البرتغال هناك شكل أساسًا لقضية استعمارية قائمة على استغلال ثروات البلدان لخدمة البلد الأم (البرتغال).

ثالثًا. الخاتمة

من خلال موضوع (الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المستعمرات البرتغالية ١٩٥٩- ١٩٦٢م (أنغولا وموزمبيق أنموذجًا)، نستنتج :

١. تعاملت السلطات البرتغالية بعنصرية مع السكان الأصليين واستعبدتهم لخدمة مشاريعها الاستعمارية القائمة على نهب الثروات المحلية وتسخيرهم للعمل في المزارع والمناجم.

٢. كان الزعماء الأفارقة المحليين الذي تعاونوا مع البرتغاليين اشد قسوة على أبناء جلدتهم من المستعمرين الذين قسموا السكان إلى عناصر وعلى أساس التحضر.

٣. حاول رئيس الوزراء سالازار إجراء إصلاحات شكلية لكسب الرأي العام العالمي بعد أن اشتدت الانتقادات على حكومة بلاده من قبل منظمة الأمم المتحدة، التي أخذت تطالب البرتغال بالكف عن سياستها العنصرية في التعامل مع الأفارقة.

٤. مثلت أنغولا وموزمبيق مصدرًا مهمًا لرفد الاقتصاد البرتغالي بالمواد الغذائية والمحاصيل الزراعية وبالثروات المعدنية التي وفرت مواد أولية للقطاع الصناعي.

٥. كانت المؤسسات التجارية البرتغالية أدوات ساهمت في ترسيخ السيطرة على المستعمرات الأفريقية من خلال أتباع أسلوبي الترغيب والترهيب، الذين مورسا على السكان الأصليين وزعماؤهم.

رابعًا. المصادر

١. جيمس دفي، الاستعمار البرتغالي في أفريقيا، ترجمة: الدسوقي حسنين المراكبي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ١٩٥- ١٩٦.

٢. والتر رودني، أوربوبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة: أحمد القصير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨م، ص١٩٥- ٢٢٠.

٣. جاك ووديس، جذور الثورة الأفريقية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، الهيأة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ١٤٠- ١٤١.

٤. منظمة الأمم المتحدة، الأمم المتحدة والأقاليم الخاضعة للإدارة البرتغالية، مبدأ رقم (٢)، منشورات الأمم المتحدة للإعلام، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ١٠.

٥. جان زجلر، مناهضة الثورة في أفريقيا، ترجمة: مارسيل عيسى، مطبوعات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٦٧م، ص ١٧٣- ١٧٤.

٦. Bernardo P. Cruze and Diogo R. Curto, The Good the Concentration: Regedorias in Angola, Rortuguese studies Review, Mount St. Vincent University, Vol. ٢٥, N.١, ٢٠١٧, P. ٢٠٥- ٢٣١.

٧. محمد عبدالعزيز أسحق، نهضة أفريقيا، الهيأة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م، ص ٨١.